تصميم رؤية جديدة لإعداد المعلم بكليات التربية بالجامعات الليبية

أ.د. عبد الرحيم محمد البدري
جامعة بنغازي

المقدمـة :

تعتبر كليات التربية من أهم مؤسسات التعليم العالي نظرًا لأهميتها في تخريج الكفاءات العلمية من المعلمين في جميع التخصصات العلمية لجميع مراحل التعليم العام، ابتداء من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، كما تعتبر هذه الكليات ذات أهمية من خلال القيام بالأدوار المتنوعة ومهامها العديدة التي هي أساس تطوير التعليم بكافة مراحله، أذ يأتي تكوين المعلم على رأس أولوياتها من منطلق التكوين الجيد للمعلم ليسهم بشكل مباشر وحاسم في تطوير التعليم (حجى، 2011م، ص 3) .

ويعول كثيرًا على هذه الكليات في حالة قيامها بأداء رسالتها وأهدافها اتجاه المجتمع بتزويده بالمعلم الذي يعتبر أحد مخرجاتها الأساسية، ويضاف إلى ذلك فإن المعلم وفقًا لمفاهيم التربية الحديثة قد تغير دوره التقليدي باعتباره الملقن والناقل للمعلومة للمتعلمين إلى المعلم المنظم والمرشد والموجه لطلابه واستثماره لقدراتهم واستعداداتهم وميولهم، الأمر الذي يتطلب من كليات التربية أن تعيد النظر في برامجها وسياساتها وإعدادها للمعلم وفقا لهذه التوجهات الحديثة في هذا المجال .

إن إعداد المعلم بكليات التربية يتطلب تزويده بالمهارات والخبرات العلمية والمهنية والتربوية ،والمفقودة لدى البعض من المعلمين في مؤسساتنا التعليمية – حتى يستطيع تنفيذ ما تعلمه بهذه الكليات باعتبارها المصدر الأساسي لتخريج هذه الكفاءات من المعلمين لسوق العمل في مجال التدريس .

ويشكو المجتمع مما تعانيه مؤسساتنا التعليمية من تدني التحصيل العلمي والمهني لمخرجات هذه الكليات بالجامعات الليبية وأزداد هذا الأمر استفحالا عند زيادة أعداد المتعلمين بمؤسسات التعليم ، و ازدياد مخرجات هذه الكليات التربوية كميا وليس نوعيا، مما يدل على أنه هناك مشاكل ومعوقات تواجه هذه الكليات سواء في فلسفتها وأهدافها ورؤيتها وبرامجها مما جعلها لا تفي باحتياجات المجتمع من المعلمين من ذوي الكفاءة والجودة العالية التي تخدم المتعلم والوطن .

ومما زاد من أهمية هذا المؤتمر العلمي بأنه يتناول العديد من القضايا الحيوية والهامة التي تواجه كليات التربية بالجامعات الليبية، والأسباب التي أدت إلى ضعف أدائها وتدني مستوى مخرجاتها والذي كان له بالغ الاثر على مستويات التعليم ببلادنا .

من هنا رأى الباحث أن يتناول الكيفية والأسلوب التي يمكن من خلالها إعداد تصميم ورؤية جديدة لكليات التربية بالجامعات الليبية تساهم في حل مشكلات الإعداد للمعلم بهذه الكليات وكذلك تطويره أثناء الخدمة وفقًا لتوجهات التربية الحديثة في إعداد المعلم والاستفادة من التجارب العالمية بالجامعات المتقدمة في برامج إعداد وتأهيل المعلم علميًا ومهنيًا وتربويًا.

والباحث سوف يتطرق في هذا البحث إلى واقع كليات التربية بالجامعات الليبية لمعرفة الأسباب والمعوقات التي تواجه هذه الكليات مما أدى إلى ضعف وتدني مواكبتها لمتطلبات تزويد المجتمع بكفاءات معدة إعدادًا جيدًا وبما يتوافق مع أحدث أساليب إعداد المعلم وتأهيله وتدريبه .

كما سيتناول الباحث الكيفية التي سوف يتم بها معالجة أوجه القصور التي تواجه كليات التربية بالجامعات الليبية، وتقديم تصور ورؤية جديدة لما يجب أن تكون عليه كليات التربية حتى تؤدي رسالتها اتجاه الملتحقين بها وإعدادهم وتأهيلهم لمهنة التعليم .

مشكلة البحث :

نظرًا للدور العام التي تضطلع به كليات التربية في إعداد وتأهيل المعلمين، باعتبارها من أهم مؤسسات التعليم العالي، قامت العديد من الدول بوضع الخطط لتطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وتجديد رسالتها بما يتوافق ومقتضيات التقدم العلمي والتقني في مجالات التعليم عامة وكليات التربية خاصة .

وطالما أن المعلم على هذا القدر من الأهمية في العملية التعليمية، فإنه من واجب كل مجتمع أن يعيد النظر من آن لآخر في عملية إعداد المعلم وفق المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية المحلية والعالمية ". (البهواشى ، 1993م، ص 35).

ولهذا فأن إعادة النظر في رسالة وأهداف كليات التربية بالجامعات الليبية من حيث ماهيتها ومكوناتها في ضوء الواقع الحالي لأوضاع هذه الكليات، وفي ضوء التقدم الحادث في العديد من المجالات العلوم وثورة الاتصالات .

وقد ألقى الكثير من اللوم على كليات التربية من حيث عدم وفائها بمتطلبات المجتمع من توفير الكوادر العلمية المؤهلة للقيام بمهمة التعليم بمختلف مراحل التعليم العام، مما أدى إلى تدني مستوى التحصيل العلمي والمهني والتربوي لمخرجات هذه الكليات، والتي التحقت بميدان العمل في مجال التدريس في مؤسسات التعليم، مما جعل جميع شرائح المجتمع من أولياء الأمور والمسئولين بقطاع التعليم، وكل من له صلة بالعملية التعليمية يدقون ناقوس الخطر على مستوى تعليم أبنائهم وعلى مستقبل الوطن، والذي قد يكون له العديد من الأسباب، البشرية والمادية والتي سيتم مناقشتها وطرحها في هذا البحث .

وفي إحدى الدراسات الليبية التي تناولت أوجه القصور في مخرجات كليات التربية من الإعداد والتدريب والتأهيل التي تعتبر كمدخل لدراسة هذا الموضوع الآتي :

1. هناك قصور في سياسة القبول المتبعة قبول الطلاب، من حيث إن معظم مدخلات هذه الكليات من حملة الثانوية من ذوي الدرجات المتدنية، بالإضافة إلى قبولها انتقال الطلاب المتعثرين دراسيًا أو المفصولين من كليات أخرى .
2. عزوف الطلاب من ذوي الدرجات العالية على الالتحاق بهذه الكليات، وفق ما ترسخ لديهم من مفاهيم خاطئة أن هذه الكليات أقل قدرًا من الناحية الاجتماعية من الكليات الجامعية الأخرى وضعف دخل المعلم بشكل عام .
3. عدم وجود قوانين ولوائح تحدد نسبة القبول بهذه الكليات من ذوي الدرجات المرتفعة، وحتى وأن وضعت بعض اللوائح التي حددت نسبة القبول بها بتقدير جيد جدًا فما فوق، كما حدث في السابق، إلا أنها لم تطبق بسبب عزوف الشباب عن مهنة التعليم، والتوجه إلى الكليات الأخرى، وعدم الجدية من قبل المسئولين بهذه الجامعات والكليات بحجة عدم توفر العدد المطلوب من الطلاب بهذه الكليات في العديد من التخصصات .
4. انتشار الثقافة السلبية نحو مهنة التعليم، والتي بدأت تظهر منذ ثلاثة عقود أو أكثر الماضية، وما يعانيه المعلم من تدني في المكانة الاجتماعية لدى البعض والتدني الملحوظ في المرتبات، بالرغم ما لمكانة المعلم ومهنة التعليم في التراث العربي والإسلامي حتى أن الشاعر العربي قال في حق المعلم:

قـــم للمعلِّـــم ووفِّيـــه التبجـــيلا كـــاد المعلـــم أن يكـــون رســـولا

5. اعتماد التدريس بهذه الكليات على الجانب النظري، نظرًا لنقص في التقنيات التربوية والمختبرات العلمية التي تعتبر من أساسيات العملية التعليمية، وندرة الإعداد الجيد للتعامل هذه التقنيات الحديثة إن وجدت .
6. ضعف برامج وسياسات التدريب العملي التطبيقي تحت مسمى التربية العملية، التي فقدت محتواها من خلال عدم الجدية في تطبيق برامجها ومحدودية تطبيقها فقط على السنة الأخيرة من الدراسة ولأسابيع محدودة جدًا مما جعلها عديمة الفائدة .
7. عدم تعاون بعض إدارات المدارس مع الأجهزة المسئولة بكليات التربية في تطبيق برامج التربية العملية بحجة أنها تؤثر على برامج المدرسة في العملية التعليمية، والمحددة بزمن معين الذي قد يؤثر على مستوى تحصيل طلاب المدرسة، وعدم إلزام إدارات التعليم بالبلديات المدارس بضرورة التعاون مع هذه الكليات لتطبيق التربية العملية لطلاب هذه الكليات.

8. ضعف توفر أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات المؤهلين خاصة في كليات الفروع في بعض الأحيان، واعتمادها على أعضاء هيئة التدريس من الكليات الأخرى وغير المؤهلين تربويًا ومهنيًا، واعتمادها على المتعاونين من خارج الجامعة وعدم تخصص البعض منهم في المقررات الدراسية التي يقومون بتدريسها بحجة تغطية العجز في أعضاء هيئة التدريس أو عدم توفر الخبرة اللازمة للقيادات التربوية المتخصصة في هذه الكليات من رؤساء الأقسام وعمداء الكليات لاختيار أعضاء هيئة التدريس بها سواء في حالات التعيين أو التعاون وبما يحقق رسالة هذه الكليات.(أبو سلوم،2012م، ص6).

كل هذه الجوانب في أوجه القصور التي تواجه كليات التربية بالجامعات الليبية، من أجل تأدية دورها الأساسي وهو توفير الكوادر العلمية ذات المواصفات التربوية والمهنية للعملية التعليمية، مما يتطلب إعادة النظر في برامج وسياسات هذه الكليات وتصميم رؤية جديدة لها لِما يجب أن تكون عليه هذه الكليات .

كما أن جامعة بنغازي حرصًا منها على قيام كليات التربية بالجامعة بأداء رسالتها على أكمل وجه وإحساس قيادات الجامعة بوجود بعض المعوقات بهذه الكليات و التي عددها أربع كليات ، ان شكلت لجنة لتطوير المناهج وتوحيدها بهذه الكليات وكان ذلك في سنة **2016**م، بناءً على قرار السيد رئيس الجامعة رقم (644)، وكان الباحث رئيسًا لهذه اللجنة، حيث توصلت اللجنة إلى العديد من التوصيات الهامة التي ترفع من تحقيق العملية التعليمية بهذه الكليات، والتي اعتمدت من قبل مجلس الجامعة أوائل أغسطس 2019م.(مدير مكتب ضمان الجودة بجامعة بنغازي، 2019م) .

كما أنه قامت وزارة التعليم بالمنطقة الغربية بتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص بالجامعات والخبراء وكان الباحث عضوًا فيها من أجل تطوير كليات التربية بالجامعات الليبية وكان ذلك في سنة 2018م، حيث توصلت اللجنة إلى العديد من التوصيات والمقترحات الهامة التي تحسن أوضاع وأداء هذه الكليات تحقيقا لرسالتها التربوية والخدمية .

ومما تقدم يمكن أن نضع التساؤلات الآتية لهذا البحث وهي على النحو الآتي :

1- ما واقع كليات التربية بالجامعات الليبية ؟

2- ما أسباب الصعوبات والمعوقات التي تواجه كليات التربية بالجامعات الليبية ؟

3- كيف يمكن وضع تصميم رؤية جديدة لتطوير كليات التربية بالجامعات الليبية ؟

أهمية البحث :

تنبعثُ أهمية هذا البحث من أهمية هذه الكليات التربوية باعتبارها من أهم الكليات الجامعية، المُوكَل إليها إعداد البرامج والخطط والسياسات في تأهيل الطالب المُعلم بما يلزمه من ألوان الإعداد الثقافي

والتربوي والمهني، وبما يتماشى مع طبيعة العصر ومقتضياته واستشرافه، وفي نفس الوقت يتناول هذا البحث المعوقات والصعوبات التي تواجه كليات التربية بالجامعات الليبية مما أعاق قيامها بدورها الأساسي في العملية التعليمية والتربوية في بلادنا، ويمكن إجمال أهمية هذا البحث في الآتي :

1- الدور التي تقوم به هذه الكليات في إعداد وتأهيل الطالب المعلم علميا وثقافيًا وتربويًا ومهنيًا؛ لتحقيق رسالتها وأهدافها .

2- تأتي الأهمية من دور المعلم في العملية التعليمية من حيث دوره في بناء الإنسان علميًا وثقافيًا واجتماعيًا، وباعتبار المعلم باني للقيم والمعتقدات ومحافظًا على التراث الاجتماعي وموجهًا ومرشدًا لخلق المواطن النموذجي الذي يعرف حقوقه وواجباته التي حددها المجتمع؛ ونتيجة لهذا الدور والأهمية للمعلم أنه أُحيط بالقداسة حيث قال فيه أمير الشعراء أحمد شوقي :

قـــم للمعلِّـــم وفِّـــه التبجـــيلا كـــاد المعلـــم أن يكـــون رســـولا

أرأيـــت أعظـــم أو أجـــل مـــن الـــذي يبنـــى وينشـــئ أنفســـا وعقـــولا

3- كما تأتي الأهمية أيضًا من خلال الرغبة في مواكبة التطورات والمستجدات في إعداد وتأهيل المعلم وفقًا للرؤى الجديدة في هذا الميدان؛ لتقديم تصميم جديد لبرامج وسياسات هذه الكليات وبما يحقق أهدافها .

4- ومن ضمن أهمية هذا البحث أنه ينطلق من واقع كليات التربية بالجامعات الليبية، وسُبل هذا الواقع وما يواجهه إعداد المعلم بهذه الكليات من معوقات سواء في برامجها وسياساته، من أجل إيجاد الحلول لها .

أهداف البحث :

تتضمن أهداف هذا البحث من رسالة كليات التربية من حيث هي المؤسسة العلمية التي أوكلت لها مهمة إعداد وتأهيل المعلم علميًا وثقافيًا وتربويًا ومهنيا للقيام برسالته السامية تجاه المجتمع، في بناء أجيال من المتعلمين يعول عليهم في قيادة وريادة المجتمع وتتمثل أهداف هذا البحث في الآتي:

1- التعرف على واقع كليات التربية بالجامعات الليبية، وما يتضمنه هذا الواقع من إيجابيات وسلبيات.

2- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه الكليات التي أعاقت تحقيق أهدافها .

3- التعرف على الاتجاهات الحديثة في برامج وسياسات إعداد وتأهيل المعلم .

4- العمل على تصميم رؤية جديدة لبرامج وسياسات كليات التربية بالجامعات الليبية وفقًا للاتجاهات الحديثة في ميدان إعداد وتأهيل المعلم .

الإطار النظري للبحث :

يتناول الجانب النظري للبحث واقع إعداد المعلم بكليات التربية بالجامعات الليبية، والمعوقات التي تواجه هذه الكليات من حيث السياسات والبرامج، الامكانات البشرية والمادية التي يحب أن تتوفر لقيام هذه الكليات برسالتها اتجاه إعداد المعلم الذي يتمتع بالمواصفات والمعايير الدولية والتي تتوافق مع الرسالة التربوية التي يجب أن يؤديها المعلم .

وبالنظر إلى رسالة كليات التربية التي هي من جزء من رسالة الجامعة وأهدافها، والمتمثلة في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

ويقول الحوات **(2012م ، 267)** في هذا الشأن "إن كليات التربية من أهم مؤسسات التعليم الجامعي التي ترتبط بالتنمية البشرية، فهي من أهم المراكز التعليمية المرتبطة مباشرة بالتنمية البشرية، فهي التي تعدُّ المعلم الذي يبني أو يُسهم مباشرة في تكوين الإنسان أو المواطن الذي نريده أن يكون إنسانًا أولًا بمفهوم الإنسان الاجتماعي أو الثقافي أو المهني، إذا بين دور كليات التربية والتنمية البشرية علاقة علمية وعضوية ووظيفية، أو علاقة السبب والنتيجة، فإذا كونت كلية التربية مُعلمًا جيدًا ومؤهلا علميًا ومهنيًا، كانت التنمية البشرية جيدة بمعنى انتشر التعليم وتأهلت الموارد البشرية خير تأهيل وتستطيع إنجاز طموحات المجتمع وأهدافه ".

وفي هذا الشأن أيضًا تناولت الأدبيات والدراسات ومن بينها المؤتمر العلمي حول كليات التربية في علم متغير الذي عقد بكلية التربية بجامعة عين شمس في سنة 1993م، موضوع مهنة التعليم ببعض التساؤلات والتي منها هل التعليم مهنة أم كل واحد يصلح لأن يكون معلمًا ؟ وإذا كان هناك خصوصية لمهنة التعليم، فأن معنى ذلك أن نختار من نريد الالتحاق بكليات التربية، وأن نحسن إعداده، حتى تتوفر هذه الخصوصية كما هو الحال بالنسبة لاختيار الطبيب والمهندس، وألا يفرض على كليات التربية من مكاتب القبول بالجامعات أو الوزارة قبول طلاب لا تتوفر فيهم خصوصية مهنة التعليم، وأن تترك لكليات التربية قبول الراغبين في الالتحاق وفق اختبارات مقننة تؤكد صلاحيتهم ودافعيتهم لهذه المهنة السامية. (عبود ،1994م، ص 57) .

فخصوصية مهنة التعليم تتطلب قدرات خاصة بعضها يولد مع الإنسان، ثم يتم صقلها والتدريب عليها في كليات التربية .

وسيعتمد الباحث في إعداد هذه الورقة البحثية على العديد من المصادر والوثائق التي تتناول نشأة وتطور نظم إعداد المعلم بكليات التربية بالجامعات الليبية والاتجاهات العالمية المعاصرة لنظم كليات التربية وبرامجها وسياساتها للاستفادة منها في تطوير كليات التربية بالجامعات الليبية وخبرة الباحث في هذا المجال وهي على النحو الآتي :

– وثائق بعض الكليات التي تشمل رسالة وأهداف هذه الكليات .

– معايير أكاديمية وضعتها بعض كليات التربية في العديد من الجامعات العربية والدولية .

– دراسات وبحوث وأوراق عمل وخلاصة العديد من المؤتمرات والندوات، قدمت من قبل المختصين في الحقل التربوي .

– خبرة الباحث في مجال التعليم الجامعي من إدارة وتدريس بكليات التربية والتي وصلت نصف قرن من الزمان .

وانطلاقًا من هذه العناصر والمصادر ستكون فكرة رسم وتصميم الرؤية المستقبلية لدور كليات التربية في التعليم في ليبيا .

نماذج لسياسة القبول بكليات التربية ببعض الدول المتقدمة :

باعتبار إجراءات القبول بكليات التربية أول خطوة في إعداد المعلم لذاتهم العديد من الدول المتقدمة بوضع سياسة قبول للدراسة بهذه الكليات، وفق مواصفات ومعايير المعلم لمراحل التعليم العام المختلفة وبما يتوافق ومتغيرات العصر والثورة المعلوماتية المتنامية، والتي ترفع من كفاءة المعلم وإعداده، مما يتطلب اختيار أفضل العناصر لقبول الطالب بكليات التربية ويتم عن طريق عقد الاختبارات الشخصية والتي يجب أن تتوفر في معلم المستقبل والتي لا تستطيع المناهج أثناء فترة الإعداد إكسابها له، مثل الذكاء العام للطالب، والشخصية الجيدة والصحة العامة، والكفاءة في العمل .

ففي فنلندا نجد سياسة القبول تتضمن إجراء امتحان الجدارة المدرسية، بجانب عقد مقابلة شخصية لتحديد مدى استعداد المتقدم للدراسة بكليات التربية لمهنة التعليم، كذلك الكشف عن مدى حبه وميله للأطفال بمرحلهم العمرية المختلفة. (Niemi1987، نقلا عن أحمد ، 1993، ص 179) .

وفي فرنسا يتم اختيار الطالب للالتحاق بالمعاهد العليا لتدريب معلمي المرحلة الابتدائية، بعد حصوله على شهادة دبلوم الدراسات الجامعية العامة، أو ما يعادلها، ويعقد امتحان المسابقة الذي يؤهل لإعدادهم مهنيًا .

أما نظام القبول الخاص لتأهيل الطالب وإعداده للعمل في المرحلة الثانوية، فيتم بعد حصوله على درجة البكالوريا (وهي شهادة الانتهاء من المرحلة الثانوية) حيث يلتحق الطالب بالدراسة بالجامعة لمدة ثلاث سنوات (**Licence**) أو لمدة أربع سنوات (**Maitrise**) ، وبالحصول على الشهادتين يمكنه للتقدم للامتحان النظري والشفهي الخاص (**Agregation**) أو للامتحان الذي ينتهي بالحصول على شهادة القدرة على التعليم في المرحلة الثانوية .

أما المملكة المتحدة يتم الالتحاق ببرامج إعداد المعلم (**Pgge**) بعد الحصول على الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها، كما يتم قبل التحاق الطالب المرور بعديد من الاختبارات التحريرية والشفهية والصحية لتقييم واختيار صلاحيته ليكون معلمًا .(المرجع السابق ، ص 180) .

أما في اليابان فأن إعداد المعلم في الجامعات والكليات المتوسطة، ويشترط لخريجي مؤسسات إعداد المعلم الحصول على ترخيص بمزاولة مهنة التدريس حتى يسمح له بالعمل التعليمي التي تمنحه السلطات المحلية .

ويشترط أن يحصل معلم المدرسة الابتدائية على درجة البكالوريوس من إحدى الجامعات أو شهادة الكلية المتوسطة في مجال التعليم الابتدائي بعد دراسة مدتها عامين .

أما معلم المدرسة المتوسطة، فيشترط حصوله على درجة البكالوريوس في التربية على الأقل أو درجة الماجستير في التربية في تخصص التعليم بالمدارس المتوسطة، وهو نفس ما يشترط لمعلم التعليم الثانوي، مع ضرورة التدريب العملي بالمدارس والمراكز الإقليمية التربوية لمدة عام كامل بعد التخرج . (حجى مرجع سابق ، ص92)

واقع إعداد المعلم بكليات التربية بالجامعات الليبية : (نبذة تاريخية) .

بالرغم من أن الدولة الليبية منذ نشأتها كدولة ذات سيادة في العصر الحديث ونيل استقلالها عام 1951 م ، قامت بالاهتمام بقطاع التعليم باعتباره أهم مصدر لبناء الكوادر البشرية المؤهلة، وهو الركن الأساسي في تنفيذ أي تخطيط استراتيجي للعملية التربوية، ولبناء الدولة العصرية، ولمواجهة الظروف التي كانت تمر بها البلاد من حيث انتشار الأُمية بأعداد كبيرة تصل نسبتها أبان الاستقلال إلى أكثر من 90 % بين السكان، وعدم توفر الكوادر الوطنية في العديد من التخصصات العلمية والمهنية التي تتطلبها الدولة الناشئة .

من هنا جاء الاهتمام بالعملية التربوية وأبعادها المختلفة من خلال نشر مؤسسات إعداد المعلم في ربوع البلاد، والتي تؤكد على أهمية المعلم كعنصر أساسي من أهم أبعاد العملية التربوية، فالمعلم يعد المحدد الأساسي لنجاح المدرسة وقيامها بدورها وتحقيق أهدافها " والمتتبع للأدبيات والأبحاث التي تناولت جهود الإصلاح التربوي نجدها تركز على أهمية إصلاح وإعداد المعلم باعتبار أن الاهتمام بإعداده وتأهيله ضرورة قومية ملحة تتطلب من المخططين وواضعي السياسة التعليمية أخذها في الاعتبار عند إعداد برامج إعداد المعلمين. (جوهر، 2004م، ص 81) .

إن هذه الاهتمامات التي أُعطيت للمعلم ومؤسسات إعداده، لم تأخذ مكانها الطبيعي واعترضتها العديد من المعوقات سواء في مراحل إعداده بالمعاهد العامة والخاصة، أو كليات المعلمين؛ وذلك عبر نشأة ونطور مؤسسات إعداد المعلم بعد فترة استقلال البلاد، وإذا كان هذا الأمر مقبولا بعض الشيء

من حيث التركيز على الكم بسبب حاجة البلاد إلى المعلمين من أبناء الوطن حيث اعتبرت مرحلة انتقالية من الضروري أن تمر بها الأمم والشعوب التي كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة طويلة من الزمن، حتى أنه كان من يتحصل على الشهادة الابتدائية آنذاك يكلف بالتدريس للسنوات الأولى من التعليم الأساسي خاصة في المناطق الريفية التي تعاني أزمة في عدد المعلمين أكثر من غيرها في المناطق الحضرية كالمدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي، وإحقاقًا للحق كان من يُعين في مهنة التدريس في مثل هذه الحالات قد أثبت كفاءته في التدريس رغم عدم تأهيله التأهيل العالي سواء في معاهد المعلمين أو كليات التربية، مما يدل على جودة التعليم والقائمين على التدريس في تلك الحقبة من الزمن التي مرت بها البلاد والوطنية التي كان يتمتع بها هؤلاء المعلمين ولا يجب ألا ننكر دور البعثات التدريسية التي كانت ترسلها السلطات المصرية كإعارة، خاصة في السنوات الأولى للاستقلال وكانت مرتبات هذه البعثات على نفقة الدولة المصرية كمساعدة للشعب الليبي نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه البلاد آنذاك .

ومع تحسن الظروف الاقتصادية للبلاد نتيجة لاكتشاف النفط والبدء في تصديره، زاد الاهتمام بجميع مؤسسات الدولة التعليمية والصحية والزراعية إلخ ، إلا أنه لا زال التركيز على الكم دون الكيف للأسباب التي ذُكرت سابقًا، وهو القضاء على الأمية وتزويد البلاد بالكوادر الإدارية والتي تحتاجها مؤسسات الدولة .

وبالتالي أُنشأت في تلك الفترة معاهد المعلمين ذات السنتين بعد الشهادة الابتدائية ومخرجات هذه المعاهد يقومون بالتدريس في الشق الأول والثاني من التعليم الأساسي، وتقول بعض المصادر خاصة في السنوات الأولى للاستقلال " أنه بقيت مرحلة التعليم المتوسط بدون إعداد معلمين محليًا، واعتمدت على بعض المعلمين من البلدان العربية والأجنبية، وعلى بعض المعلمين الليبيين الذين أعدوا خارج الوطن "(الشيباني ،2000م، ص 44)، ثم بعد ذلك أُنشأت المعاهد الخاصة بإعداد المعلمين ذات الثلاث سنوات وبعد إتمام الشق الثاني من التعليم الأساسي، ومن مميزات هذا النموذج من المعاهد هو التخصص مثل تخصص الاجتماعيات واللغة العربية أو اللغة الإنجليزية إلخ.

ومع افتتاح أول جامعة في ليبيا سنة 1955م، وهي الجامعة الليبية في مدينة بنغازي حيث بدأت بكلية الآداب والتربية، والتي كانت أول محاولة لتزويد البلاد بالمعلمين بالمرحلة الثانوية، ثم اتسعت دائرة إنشاء الكليات مثل كليات العلوم وكليات والتربية بالجامعات الليبية بعد أن اتسعت دائرة إنشاء الجامعات في العديد من المدن الليبية، ويُضاف إلى ذلك أخذ التوسع في إنشاء المعاهد العليا ذات التخصصات المختلفة في العديد من المدن الكبرى والصغرى جنبًا إلى جنب للكليات الجامعية لتغطية حاجات مؤسسات التعليم العام إلى المعلمين خاصة بعد رغبة الجهات المسئولة بالتعليم بالدولة

الاعتماد على العنصر الوطني، والاستغناء عن العناصر غير الوطنية في هذا المجال، إلى أن أُلغيت المعاهد دون المرحلة الجامعية العامة والخاصة، وأصبحت كليات الجامعات والمعاهد العليا وخاصة كليات المعلمين (الفالوقي، 1979م، 169)، والتي سميت في سنة **2006 م** كليات التربية، هي المصادر الأساسية لإعداد المعلم في مختلف التخصصات، ألا أنه استمر الاعتماد على مخرجات الكليات الجامعية الأخرى مثل كليات الآداب والعلوم خاصة في التخصصات العلمية مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء، واللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، مع إقامة دورات بسيطة في التأهيل التربوي، قبل الانخراط في التدريس وأثناء الخدمة.

إلا أن مخرجات هذه الكليات والمعاهد العليا لم تكن بالشكل المطلوب من الكفاءة التي يجب أن تتوفر في المعلم من الناحية العلمية والمهنية، مما انعكس على أدائهم التدريسي بسبب ضعف الإعداد وضعف التأهيل أثناء الخدمة وبالتالي تدني مستوى التحصيل الدراسي لمراحل التعليم العام بشقيه الأساسي والثانوي.

وإذا كان الأمر كان مقبولا في السابق، سيكون الأمر عكس ذلك ونحن في عصر التحولات والتغيرات، والتطورات في شتى مجالات الحياة، والثورة المعلوماتية المتنامية يومًا بعد يوم وانعكاس ذلك على مجال التعليم وتقنياته وسياساته وأساليب تدريسه ومناهجه وإعداد معلميه إلخ والتغيرات في المفاهيم القديمة والتي ترى أن التعليم مشروع استهلاكي للفرد والمجتمع إلى المفاهيم الحديثة والتي تؤكد على أن مشروع التعليم مشروع استثماري بالدرجة الأولى للفرد والمجتمع، وثروة قومية يجب الاهتمام بها وتحسين مخرجاته من خلال الإعداد والتدريب أثناء العمل تمشيًا مع مفهوم التعليم المستمر. (البدرى ،2006م، 381) .

إعداد المعلم لمهنة التعليم بنظام التعليم بليبيا :

يُعدُّ المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية وهو الركن الأساسي في تنفيذ أي تخطيط استراتيجي للعملية التربوية بالمجتمع، وبناء على هذه الأهمية للمعلم في هذا الجانب، تشهد عملية إعداده العديد من التطورات والتحولات نتيجة لعوامل كثيرة كان من الضروري الاهتمام بها، وهذه العوامل هي :

– الانفجار المعرفي في الكم والكيف في المعلومات والاتجاهات الحديثة في برامج إعداد وتأهيل المعلم والتي أصبح من الضروري أن يتم التركيز عليها في برامج وسياسات إعداد المعلم.

– تنامي الثورة العملية العلمية في مجال تقنيات التعليم، والتي أصبح استخدامها من أساسيات التعليم، وليست عوامل مساعدة أو وسائل إيضاح كما كان يعتقد، من الممكن يستخدمها المعلم أو لا يستخدمها أثناء عملية التدريس .

– الانفجار السكاني المتنامي والرغبة في التعليم خاصة في العديد من الشعوب التي عاشت فترة طويلة تحت الاستعمار مما زاد من المطالبة بفرص التعليم والعدالة الاجتماعية في توفيره لكل إنسان باعتباره حق من حقوق الإنسان أقرته المواثيق الدولية .

_ ثورة المعلومات والاتصالات التي أصبحت مظهر من مظاهر الحياة في القرن الحادي والعشرين والتي لا يمكن تجاهلها بل لا بد من مواكبتها إذا أرادت المجتمعات التقدم والتطور والاستفادة من هذه التطورات في جميع مناحي الحياة .

_ الجودة في التعليم، والتي أصبحت من أساسيات كفاءة التعليم كميًا وكيفيًا، وقياس جودته وفقًا للمعايير الدولية في جودة التعليم وكفاءته .

_ تغير أدوار المعلم في ضوء ثورة المعلومات والاتجاهات العالمية المعاصرة في إعداد المعلم نتيجة لهذه التحولات والتغيرات التي أنتجتها ثورة المعلومات والاتجاهات العالمية في جميع مناحي الحياة والتي أثرت بدون شك على التعليم وأساليبه وتقنياته أن تغيرت أدوار المعلم وهي على النحو الآتي :

أ- **دور المعلم الإنسان المربى :** وفي هذا الإطار مهما تزايدت اهمية الثورة التقنية في التعليم وتطور أدائها وتنوعت إمكانات الاستفادة منها في العملية التعليمية، فإن دور المعلم الإنسان سيظل وسيزداد أهمية وينبغي أن تحرص مؤسسات التربية والتعليم على ذلك؛ لأن التربية ضمن أهدافها المحورية العملية إعداد الفرد للحياة والمجتمع.

ب- **دور المعلم المساند للتقنيات التكنولوجية الحديثة:** نحن نعرف ما يعانيه المعلم من مسئوليات ومهام وظروف غير مناسبة خاصة في بيئتنا العربية من مباني والتجهيزات، وزيادة كثافة الفصول الدراسية، وتوجيه النقد للمعلمين، وفي ظل هذه المعطيات، ومع التطور السريع في ميدان تكنولوجيا التعليم وما تتطلبه من مهنة التعليم من مواكبة هذه التكنولوجيا، مما ساعد المعلم في الرفع عن كاهله بعض الأعباء وتوفر له الوقت والجهد وخاصة في الأعمال الروتينية التي يضطر إلى أدائها، فسوف تتيح مساندة المعلم لهذه التكنولوجية وتطبيقه لها والاستفادة منها، أن ترفع من على كاهله تلك الأعباء، مما يتيح له الفرصة والوقت والجهد لممارسة أدواره الإنسانية والاجتماعية الفعالة، ومهامه الإبداعية المتجددة، لما يزيد من فعالية تدريسه من جهة وفعالية العملية التعليمية ككل من جهة أخرى.

ت- **دورا لمعلم الخبير التعليمي :** نظرًا للانتشار الموسع لتكنولوجيا التعليم، وانعكاساته على بنية ومحتوى نظم ومؤسسات التربية والتعليم، سوف يجعل وظائف وحدود عمل وأدوار تلك المؤسسات أوسع وأشمل مما عليه الآن، ومن هنا كانت أهمية عدم اقتصار دور المعلم على اتقان مادة تعليمية، وإجادة طرق تعليمها فقط بل ينبغي أن يمارس دور الخبير التعليمي حتى يستطيع التشخيص، والتوجيه، والتدريب، والمتابعة، والإرشاد، وتقديم النصح والمشورة للطلاب

ث- دور المعلم الخبير في تصميم الخبرات التعليمية وبرمجتها : يعتبر الإعداد المهني للمعلم وخبرته في مجال التعليم، والتعامل مع الطلاب، يفرضان عليه أن يكون من المهتمين في تصميم الخبرات التعليمية؛ وذلك في ضوء إلمامه بقدرات واستعدادات الطلاب وميولهم واحتياجاتهم ومستوياتهم في التحصيل العلمي، وخلفياتهم السابقة، وكذلك في ضوء طبيعة المادة الدراسية ومحتواها وطريقة عرضها وتعليمها .

ج- دور المعلم في مواكبة تطور تكنولوجيا التعليم: إن ما يحدث من تطوير مستمر وتجديد في وسائل وأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يتطلب من المعلم ضرورة متابعة هذه التطورات في مجال تكنولوجيا التعليم، والتدريب على كيفية استخدامها حتى يمكن تحديد كيفية وأساليب الاستفادة منها في مجال التعليم

ح- دور المعلم المنسق والميسر لعمليات التعليم والتعلم : في ضوء استخدامات تكنولوجيا التعليم في مجال التربية والتعليم يتطلب من المعلم أن يكون قادرًا على المساعدة في العديد من القضايا التي ترفع من العملية التعليمية، مثل اختيار وشراء الأجهزة وتركيبها أو المساعدة في ذلك، بالإضافة إلى ضمان حسن سير عمل الآلات، وتشغيلها، كما يساعد المعلم في تنظيم الأنشطة ومجالات الاستخدام زمنيًا وبما يضمن الاستخدام الأمثل لهذه الأجهزة .

وفي ضوء ما تمت الإشارة إليه من انعكاسات لهذه التحولات التكنولوجية في التعليم وتأثيره على كل من بنية ووظائف ومحتوى التربية ومؤسساتها من جهة، وعلى تغير كثير في أدوار المعلم ومهامه من جهة أخرى وظهور أدوار جديدة، فأن ذلك يتطلب من مؤسسات إعداد المعلم أن تعد المعلم لهذه الأدوار. (أحمد، المرجع السابق ص ص، 161- 165) .

كل هذه العوامل وغيرها كانت من الأسباب الرئيسة التي تجعل كليات التربية العنصر الأساسي في إعداد المعلم الذي يتوق إليه ويتأمله المجتمع في توفير الكفاءات العلمية التي يحتاجها في العديد من المجالات .

وبالنظر إلى السياسات والبرامج والمعايير التي تطبق بنظام إعداد وتأهيل المعلمين بنظام التعليم في ليبيا نجدها على المستوى النظري، فيها العديد من الإيجابيات مثل القوانين واللوائح المنظمة لها والتي تتمشى مع النظم المطبقة بكليات التربية في الدول المتقدمة، إلا أن سلامة التطبيق لهذه القوانين واللوائح فهي لا تطبق بالشكل السليم، وكثيرًا ما تخترق. فعلى سبيل المثال لا الحصر في بعض الأحيان يتم توجيه الطلاب من حملة الثانوية العامة إلى كليات التربية دون رغباتهم، ناهيك عن الدرجات المتدنية عند حصولهم على شهادة الثانوية، وأحيانًا يتم قبول الطلاب المفصولين من كليات

أخرى، ويضاف إلى ذلك دون إجراء امتحانات قبول في المعلومات عن القدرة والرغبة في مهنة التعليم، وكشف الهيئة، والتأكد من عيوب النطق إلخ .

كما أن نظام إعداد المعلمين نجدها تتضمن الجوانب الآتية والمعمول بها بإعداد المعلم عربيًا وعالميًا وهي:

- ✓ الجوانب التخصصية الأكاديمية : والتي تهدف إلى تزويد الطالب المعلم بأساسيات المادة أو المواد التي سيقوم بتدريسها، ويحدد المستوى الذي يعطى على أساسه مواد الإعداد الأكاديمي بمستوى المرحلة التي سيقوم الطالب بالتدريس فيها.
- ✓ الجوانب التربوية المهنية : والتي تهدف إلى تزويد الطالب المعلم أثناء مرحلة الإعداد بالخبرات والمعلومات اللازمة لتأدية عمله المهني ورفع كفاءته وقدرته على التطور ومواكبة كل ما هو جديد في المجال التربوي .
- ✓ الجوانب الثقافية : والتي تهدف إلى تزويد الطالب المعلم بالمعلومات العامة وهي من الجوانب الرئيسية للأنشطة البشرية التي يحتاج إلى إليها في ميادين العلوم الإنسانية والطبيعية بهدف التعرف على الإطار الثقافي للمجتمع وإكسابه بعض الاتجاهات التعليمية والعلمية واطلاعه على التطور الفكري والاجتماعي .
- ✓ الجوانب العملية : حيث تعد هذه الجوانب والتي تأتي تحت مسمى التربية العملية في جانبيها النظري (المشاهدة)، والتطبيق العملي (وهي ممارسة التدريس تحت إشراف الموجه العلمي والموجه التربوي)، فالتربية العملية تعد عصب الإعداد والتأهيل التربوي، من حيث كونها تدريبًا عمليًا ينفذ على أرض الواقع، وتهدف التربية العملية بشمل عام إلى تنمية مهارات الطالب التدريسية، وزيادة فهمه لطبيعة العملية التدريسية من خلال تطبيقات الدراسات النظرية عمليًا في أثناء فترة التدريب الميداني .

وبالرغم من أن هذه الأسس والجوانب التي ذُكرت بأن نظام إعداد المعلم بكليات التربية بالجامعات الليبية يطبقها في نظام إعداد المعلم، إلا أن هذه الأسس لم تأخذ طريقها للتطبيق بالشكل الكامل، والمحدد لها نظريًا وإنما كان شكليًا فقط .

وسوف لن نتحدث كثيرًا عن تأثير هذه السلبيات في نظام الإعداد في على نظام التعليم بالثانوي التخصصي السابق، حيث لم يكن ذلك الإعداد متوافقًا مع متطلبات هذه الثانويات، ذات الطبيعة التخصصية المبكرة من عمر المتعلمين ،– والجدل الدائر حول التخصص المبكر بين مؤيد ومعارض – وإنما استمرت تغذية هذه الثانويات من المعلمين من الكليات الجامعية غير المتخصصة في إعداد المعلمين بالإضافة إلى كليات المعلمين وذلك لسد العجز الذي تعانيه هذه الثانويات ولجوء الجهات

المسئولة عن التعليم بإقامة الدورات التدريبية القصيرة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا والذين تم تعيينهم بقطاع التعليم للتدريس، والبعض الآخر انخرط في سلك التدريس دون إعداد مسبق في الجوانب التأهيلية المهنية مما أعاق تحقيق أهدافها وفشلها المبكر في ذلك، مما أثر سلبيًا على مستوى الأداء التدريسي وتدني التحصيل العلمي للطلاب، وأدى إلى إلغاء نظام التعليم الثانوي التخصصي لعدم الوفاء بتحقيق أهدافه للعديد من الأسباب والتي منها الأهداف التربوية والعلمية وعدم توفر الإمكانات البشرية والمادية التي تحتاجها هذه الثانويات.

الصعوبات التي تواجه كليات التربية بالجامعات الليبية:

بالرغم مما تمت الإشارة إليه بالحديث عن واقع كليات التربية بالجامعات الليبية وما تسعى إليه من أهداف خاصة بإعداد المعلم لمراحل التعليم المختلفة، والمحاولات لمواكبة نظم إعداد المعلم المستخدمة في العديد من الجامعات المتقدمة، بالرغم من أن بعض البلدان المتقدمة مثل أمريكا على سبيل المثال التي تواجه بعض الصعوبات، ففي إحدى الدراسات أشارت إلى الآتي : " أما وضع إعداد المعلم في ولاية كاليفورنيا فيلخصه **Burr Hart 1996** بأنه يفتقد العلاقة القوية بين الجامعات ومدارس التعليم العام، بالإضافة إلى ضعف مستوى مهارات التدريس العملية، وافتقاد الدراسات الحرة مع محدودية الممارسات الإكلينيكية وهو يقصد مهارات التطبيق العملي" (نقلا عن الطريري، 2009م ، ص 24) .

وتجمع الأدبيات التربوية وغيرها،" على أن معظم المعلمين الجدد لم يُعدوا وفق برامج إعداد تكسبهم المعرفة والمهارات التي تلبي احتياجاتهم نحو الإدارة الناجحة للفصول المدرسية، ومواجهة المشكلات التعليمية والقضايا التي يمكن أن تواجههم في المدارس" (حجى، ص 26)، كما تناولت تلك الأدبيات العديد من القضايا الخاصة بإعداد المعلم والتي منها: هل يعتمد في هذا الإعداد على النظرية أم التطبيق ؟ وكيف نوجد تكاملا بين النظرية والتطبيق في عملية إعداد المعلم ؟(المرجع السابق، ص 26) .

وإذا كان الحال هكذا في هذه الدول المتقدمة، فماذا يكون الأمر في دولة نامية مثل بلادنا، وبالتالي هناك العديد من المعوقات تواجه الجامعات الليبية في هذا الإطار، ولَعَلَّنا أشرنا إلى البعض منها في حديثنا عن مشكلة هذا البحث؛ لذا كان من الأهمية من التعرض لهذه الصعوبات التي تعيق هذه الكليات لتحقيق أهدافها، والتي تجعل الباحث يحاول تقديم تصميم جديد لِما يجب أن تكون عليه كليات التربية لتأدية رسالتها السامية في الإعداد الجيد للمعلم بالجامعات الليبية، وهذه بعض الصعوبات التي تواجه هذه الكليات :

1. غياب التخطيط التربوي السليم في اختيار التخصصات والشُعب التي يجب التركيز عليها فالملاحظ وجود كثافة في التخصصات ووجود نقص في بعض التخصصات الأخرى.
2. نشر العديد من كليات التربية في كثير من المدن غير المرشد دون توفر الإمكانات البشرية والمادية لهذه الكليات، والتي حلت محل المعاهد العليا لإعداد المعلمين السابقة والتي وصل عدده في سنة 2005م إلى الخمسين معهدًا .
3. لم يعاد النظر في تطوير مناهج هذه الكليات، رغم بعض المحاولات والتي كانت بدايتها في سنة 2010م ، حيث شكلت العديد من اللجان تحت إشراف مركز تطوير المناهج بوزارة التعليم آنذاك والتي شارك فيها الباحث، إلا أنه لم تأخذ توصيات تلك الاجتماعات حيز التنفيذ واعترضتها العيد من العقبات والتي من بينها الخلافات في وجهات النظر في هذا التطوير، رغم إقرارها .
4. عزوف بعض الطلاب عن الدراسة بهذه الكليات وضعف كفاءاتهم وضعف تحصيلهم العلمي مما انعكس على ضعف أدائهم بعد التخرج .
5. عدم تطبيق شروط القبول العلمية والمهنية فيمن يتم اختياره للدراسة بهذه الكليات .
6. عدم وجود خطة وسياسة لتطبيق برامج التربية العملية التي تعتبر العنصر الأساسي في إعداد المعلم، واعتمادها على أساليب غير مجدية وقصر مدتها وضعف متابعتها بالشكل السليم سواء من الجهات المسئولة بهذه الكليات أو المدارس التي تطبق بها التربية العملية .
7. عدم إعداد برامج للتأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي قبل مزاولة مهنة التعليم بالجامعة وخاصة كليات التربية، مما انعكس على تدريسهم بهذه الكليات ومن هنا يصدق القول عليهم ففاقد الشيء لا يعطيه .
8. عدم توفر البنية التحتية لهذه الكليات، سواء في مبانيها، فهي عبارة عن مدارس لا تتوفر فيها متطلبات كليات إعداد المعلم، ناهيك عن المعامل والمكتبات والساحات الخاصة بالأنشطة الرياضية والثقافية إلخ .
9. ندرة توفر أعضاء هيئة التدريس وضعف كفاءاتهم لبعض الكليات خاصة بكليات الفروع، واعتمادها على أسلوب التعاون مع أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات الكبيرة مثل بنغازي وطرابلس والبيضاء وسبها، مصراتة والزاوية، وما يعترض هذا الأسلوب من معوقات تجعل الاستفادة منه ذات جودة متدنية تنعكس على مخرجات هذه الكليات .
10. ضعف مرتبات المعلمين مما يجعل الرغبة في الدراسة بهذه الكليات غير مشجعة لدى الطلاب؛ خوفًا على طموحاتهم وآمالهم المستقبلية في الحياة من حيث بناء البيت والزواج وتوفر مرتب مناسب يحقق هذه الطموحات والآمال .

تـــصـــمـــيم رؤية جـــديدة لـــكـــلـــيـــات التربية :

إن واقع كليات التربية بمؤسساتنا التعليمية، وما تعانيه من معوقات وصعوبات، التي جعلت هذه الكليات عاجزة عن الوفاء بحاجة قطاع التعليم العام والخاص في مختلف مراحله يجعلنا نبحث عن حلول لهذه المعوقات، خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها المجتمعات ومن بينها المجتمع الليبي الذي يسعى إلى التطور والتقدم كغيره من الشعوب والأمم، مما يستوجب البحث بشكل عاجل ومعمق في العلاقة بين كليات التربية وميدان التربية والتعليم بشكل عام سواء ما له علاقة بالتعليم العام أو التعليم العالي الذي تعتبر هذه الكليات عنصرًا أساسيًا منه، وتنضوي تحت مظلته الإدارية والتنظيمية، والبيئة، والفلسفية .

وفي إحدى الدراسات التي تناولت واقع منظومة إعداد المعلم في الوطن العربي وما تعانيه هذه المنظومة من معوقات، جعلت جهودها في إعداد المعلم لا تواكب التحولات والتطورات والمتغيرات في جميع مجالات الحياة والتي من بينها أدوار ومسؤوليات كليات التربية أن أوصت تلك الدراسة " بإعادة النظر وبشكل جذري في فلسفة وأهداف وسياسات وبرامج وخطط وإدارة هذه المؤسسات في ضوء المتغيرات المجتمعية المحلية والقومية والعالمية المحيطة والمتعلقة بثورة المعلومات وانعكاساتها على منظومة إعداد المعلم في البيئة العربية ". (أحمد وآخرون،1993 م، 118) .

"ونظرًا للدور الذي تقوم به كليات التربية في خدمة الميدان التربوي؛ لذا لا غرابة أن تُطرح تساؤلات من مثل: هل من الواجب أن تكون كليات التربية حرة في أهدافها، وبرامجها، وآليات عملها ؟ وما هي مكونات القاعدة الأساسية التي تجعل من كليات التربية قادرة على تحقيق أهدافها وفق التغيرات الاجتماعية والعالمية؟ وهل تحقق كليات التربية أهدافها بما يتفق مع متطلبات وتطلعات المجتمع الرسمي وغير الرسمي ؟ وما المؤشرات الكمية والكيفية الدالة على تحقيق كليات التربية لأهدافها ؟ ".
(الطريري، 2009م، ص 17 مرجع سابق) .

إن وضع رؤية جديدة لِما يجب أن تكون عليه كليات التربية بالجامعات الليبية فرضتها العديد من المتغيرات المحلية والعالمية، والتي لا يمكن غض النظر عنها وهي :

1- حاجة قطاع التعليم إلى معلمين يتصفون بكفاءة عالية وجودة وتميز، وبما يتوافق وأسس وأصول العملية التربوية والتعليمية، والتي فقدت الكثير منها مؤسساتنا التعليمية الحالية .

2- التحولات والتغيرات العالمية، وتعرض المجتمعات لتأثير العولمة – وليبيا ليست استثناءً من هذه التأثيرات – وما جلبته معها من تأثير في القيم والاتجاهات والمفاهيم والسلوك يستوجب إعداد معلم قادر على التفاعل مع هذه التغيرات، ورصدها بموضوعية بهدف تهيئة الطلاب للتكيف معها، وبما يحافظ على هويتنا العربية الاسلامية .

3- زيادة المعرفة وغزارتها في كافة المجالات يفرض على كليات التربية أن تعدل في برامجها وسياساتها على أن يكون إعداد المعلم بما يتوافق ومستجدات هذه الثورة العلمية، وأن يرتقي المعلم بمستوى معرفته، لاسِيَّما أن المعرفة تعددت مصادرها ولم يعد الطالب محصورًا في الكتاب المدرسي وما يعطى داخل المدرسة فقط .

4- من ضمن الثورة المعلوماتية والاتصالات، التغير التقني الهائل في شتى المجالات وخاصة في العملية التعليمية، يستوجب أن يتم التركيز في إعداد المعلم بكليات التربية على هذه التطورات في مجال التقنيات التربوية، حتى يتمكن المعلم من قيادة العملية التعليمية ليس كمصدر للمعرفة فقط بل موجه لها، وبما يمتلكه من مهارات ومعارف متقدمة وقدرات تواصل فعال والتمكن من إيجاد الاستراتيجيات والطرائق المتعددة التي تمكنه من مواجهة مختلف الظروف في البيئة التربوية والتي أعد لها بهذه الكليات التربوية مسبقًا أو أثناء الخدمة .

هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والتقنية، تفرض العديد من التحديات والتي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال توفر مؤسسات تعليمية قادرة على التصدي لهذه التحديات التي تواجه المجتمع .

وقبل تقديم بعض الرؤى المستقبلية لِما يجب أن تكون عليه كليات التربية بالجامعات الليبية وتحقيقًا لرسالتها وأهدافها نستعرض جهود ومحاولات جامعة بنغازي لتطوير مناهج كليات التربية بها، ومعالجة أوجه القصور الذي تعاني منه حتى تحقق أهدافها .

تجربة جامعة بنغازي لتوحيد المناهج وتطوير العملية التعليمية بكليات التربية كإحدى المحاولات لتصميم رؤية جديدة لهذه الكليات:

حرصًا من جامعة بنغازي على توحيد المناهج بكليات التربية، وذلك لوجود العديد من الصعوبات في انتقال الطلاب بين هذه الكليات حيث يوجد تباين في توحيد المناهج بها، مما أدى إلى فقدان الطلاب لبعض المقررات الدراسية التي تمت دراستها حين انتقالهم من كلية إلى أخرى، بالرغم من أن أهداف هذه الكليات واحدة وهو تخريج معلمين للتدريس بالتعليم العام، وفي هذا المجال أصدر رئيس الجامعة في يونيو **2016 م**، القرار رقم (**644**)، بتشكيل لجنة من أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات، وكان للباحث الشرف في ترأس هذه اللجنة والتي عَقدت اجتماعاتها طيلة ثمانية أشهر بشكل أسبوعي، كما وسعت اللجنة اجتماعاتها بدعوة رؤساء الأقسام العلمية المناظرة بكليات التربية للتباحث والحوار في الاتفاق على توحيد المناهج بين أقسامهم، كما تم تناول العديد من المواضيع الأخرى التي تهم هذه الكليات وترفع من تحسين خدماتها التعليمية وبما يحقق أهدافها، إلى أن اختتمت أعمال هذه اللجنة بأن عرضت توصياتها في اجتماع عام حضره جميع أعضاء اللجنة وترأس هذا

الاجتماع السيد رئيس الجامعة؛ وبناء على ذلك طلب من هذه الكليات **الا**طلاع على هذه التوصيات وإبداء الرأي حولها، وقد اعتمد مجلس الجامعة يوليو 2019 م، هذه التوصيات، وقد توصلت اللجنة إلى التوصيات والمقترحات الآتية :

1. رفع المعدل العام للتخرج بحيث يكون معدل التخرج 2.00 بدلًا من 1.6 نقاط وهو تقدير جيد عند التخرج؛ نظرًا لتدني مستوى مخرجات هذه الكليات بسبب القصور في تطبيق التربية العملية، اقترحت اللجنة خياريْن هما :

ا – اقتراح أن تكون هناك سنة امتياز يتم فيها تطبيق التربية العملية (بعد استكمال الطالب الدراسة لمدة أربع سنوات، وتكون سنة الامتياز هي السنة الخامسة .

ب – وفي حالة عدم الأخذ بالخيار (أ) يتم تطبيق التربية العملية، على مرحلتين الأولى وهي المنفصلة بحيث تتم في الفصلين الخامس والسادس، والمرحلة الثانية وهي المتصلة تكون في الفصلين السابع والثامن.

2. منح خريجي كليات التربية (4 سنوات + سنة امتياز) درجة وظيفية أعلى من خريجي كليات التربية نظام أربع سنوات، أو أقدمية لمدة سنتين في الدرجة على الأقل .

3. إنشاء وحدة للتربية العملية بكل كل كلية ووحدة بكل قسم علمي بكليات التربية، للإشراف وإدارة ومتابعة تطبيق التربية العملية لتحقيق أهدافها بالشكل العلمي السليم .

4. صرف مكافأة مالية مجزية للموجهين التربويين ومدراء المدارس الذين يشاركون في تقييم الطلاب أثناء تطبيق التربية العملية؛ نظرًا لأن المكافأة السابقة غير مجزية ويتعطل صرفها في حينها، مما أدى إلى عزوف البعض منهم من المشاركة في برامج التربية العملية .

5. أوصت اللجنة باقتراح إعداد دبلوم تربوي مهني لخريجي بعض كليات الجامعة من غير كليات التربية، والراغبين في مهنة التدريس، خاصة في التخصصات التي تحتاجها المؤسسات التعليمية، والتي فيها عجز من المدرسين مثل تخصص الرياضيات والفيزياء وغيرها من التخصصات الأخرى التي يوجد بها نقص في المدرسين، ومدة الدراسة بهذا الدبلوم المهني سنة دراسية أو فصلين دراسيين، وبحيث تقوم كليات التربية بإعداد والإشراف على هذا الدبلوم .

6. وضع معايير وشروط علمية ترفع وتحسن وتطور سياسة القبول بهذه الكليات وبما يحقق أهدافها؛ وذلك لقبول الطلاب الراغبين في الالتحاق بكليات التربية، والتي منها رفع معدل القبول لمعدل جيد على الأقل من حملة الثانوية العامة، وإجراء امتحانات تحريرية وشفوية ومقابلة شخصية للتأكد من السلامة الجسمية والنطق والسمع والهيئة، ولمعرفة أهلية المتقدم للدراسة بالكلية، والعمل مستقبلا في مهنة التدريس .

7. تفعيل دور مكاتب ضمان الجودة بالكليات لضمان تطبيق المعايير والأسس العلمية الخاصة بتطوير المناهج .

8. مخاطبة وزارة التعليم لتطوير مناهج التعليم العام وبما يتوافق ومخرجات كليات التربية ومناهجها المطورة .

9. اعتماد النظام الفصلي المفتوح في الدراسة بكليات التربية، باعتباره من أفضل الأنظمة في النظام الفصلي مع توفير متطلبات تطبيق النظام الفصلي المفتوح من أعضاء هيئة التدريس والقاعات الدراسية والمعامل والمختبرات إلخ .

10. التأكيد على أهمية دور المرشد الأكاديمي بكليات التربية، واعتماده وفق خطة علمية منظمة.

11. إعداد دورات تأهيلية لأعضاء هيئة التدريس، فيما يتعلق بالإرشاد الأكاديمي؛ لمساعدة الطلاب على تحديد واختيار المقررات الدراسية حسب معدله الدراسي وأسبقية المواد .

12. ضرورة ميكنة الإدارة في جميع الإدارات والأقسام العلمية بكليات التربية؛ وذلك لتسهيل وسرعة الإجراءات العملية الإدارية بها .

13. إجراء التعديلات اللازمة على لوائح كليات التربية بما يتلاءم مع التوصيات والمقترحات التي قدمتها اللجنة للرفع من مستوى العملية التعليمية بكليات التربية بالجامعات الليبية .

ومن الأمور التنظيمية الأخرى لتطوير الدراسة بكليات التربية لوصت اللجنة الآتي:

أ – عدم السماح للطلاب بالقيام ببحث التخرج، إلا بعد النجاح في مقرري طرق البحث وتصميم البحوث .

ب– عدم الموافقة على انتقال الطالب من الفصل الدراسي الرابع إلى الفصل الدراسي الخامس، إلا بعد نجاحه في جميع المقررات الدراسية السابقة.

ج – في حالة انتقال الطالب من قسم إلى آخر داخل الكلية، يتطلب ضرورة النجاح في جميع المقررات الدراسية ذات الأسبقية .

ء – عدم تعيين المعيدين من خارج كليات التربية في حالة توفر التخصص لوظيفة معيد بهذه الكليات.

هـ – ضرورة أن يكون تعيين أو تكليف رؤساء الأقسام العلمية من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وليس من خارجها إلا في حالة عدم توفر من يقوم بذلك داخل الكلية. (تقرير إدارة الجودة بجامعة بنغازي، 2019م) .

هذا وقد تمَّ توحيد جهود اللجنة المشكلة بوزارة التعليم بالبيضاء والتقرير النهائي الذي أصدرته اللجنة لتطوير أداء كليات التربية بالجامعات الليبية بتقرير موحد من قبل اللجنة المشكلة لتطوير المناهج وتوحيدها بجامعة بنغازي (تقرير اللجنة ، 2017م) .

تصور مقترح لتصميم رؤية جديدة لتطوير كليات التربية بالجامعات الليبية :

إن تصميم رؤية جديدة لرسالة وأهداف كليات التربية، تتطلب من الجهات المسئولة بهذه الكليات خاصة والجامعة عامة، أن تعطى موضوع تطوير كليات التربية الاهتمام الكبير؛ وذلك لِما لهذه الكليات من أهداف عظيمة والتي تتمثل في أن هذه الكليات هي المؤسسة العلمية لبناء الكفاءات العلمية والمهنية، التي تحمل رسالة التربية والتعليم لبناء أجيال من المتعلمين يحملون رسالة تقدم وتطور المجتمع في جميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يجب أن تكون الرؤية الجديدة لهذه الكليات وفقا للآتي:

1 – يجب توفر البنية التحتية لهذه الكليات، والتي تعتبر من أساسيات قيام أي مؤسسة تعليمية لتحقيق أهدافها، والملاحظ أن أغلب هذه الكليات بالجامعات الليبية وخاصة كليات فروع بهذه الجامعات، لا تتوفر بها هذه الخاصية، فأغلبها يكون في مباني مدرسية لمراحل تعليمية لا تتوافق وخصوصية هذه الكليات كما هو متعارف عليه بالجامعات المتقدمة، مما يتطلب بناء الكليات ومرافقها وفقًا للمعايير الدولية لإنشاء المباني الجامعية والتي تتوفر بها كل ما يتطلبه التعليم الجامعي بهذه الكليات من قاعات دراسية ومرافق صحية واستراحات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومرافق رياضية إلخ .

2– نظرًا لأن المناهج التعليمية، هي الوعاء المعرفي الذي ينهل منه الطلاب المعلومات التي تعدهم لمهنة التعليم؛ يتطلب الأمر ضرورة تطوير هذه المناهج بشكل دوري نظرًا للتطور المتنامي والسريع في جميع تخصصات الإعداد للمعلمين، وبما يتوافق والإعداد لمهنة التعليم وبحيث تعتمد تلك المناهج على التطبيق العملي لها .

3– بما أن عضو هيئة التدريس يعتبر من أساسيات العملية التربوية والتعليمية عامة وكليات التربية خاصة، باعتباره المنظم والمرشد والمساعد للمتعلمين في التعلم، ناهيك عن رسالته السامية كباني للقيم والأخلاق والمحافظ على التراث الثقافي للمجتمع، مما يتطلب حسن اختياره والتأكد من توفر المواصفات والمعايير الدولية لعضو هيئة التدريس سواء علميًا وتربويًا ومهنيًا .

4– حيث إن مهنة التعليم من المهن السامية الرسالة والأهداف التي تحققها هذه المهنة والمتمثلة في بناء الإنسان النموذجي الذي يعول عليه المجتمع في بناء الأجيال؛ لذا يجب إعطاء هذه المهنة حقها من الاحترام والتقدير وعودة هيبتها التي كانت عليها، وبما يتوافق والتراث العربي والإسلامي من قدسية لمهنة التعليم والمعلم الذي قيل إنه كاد أن يكون رسولا .

5– تحسين الأوضاع المعيشية والمادية للمعلمين، للدور الهام الذي يقوم به المعلم والتي تختلف عن المهن الأخرى، حيث إن دور المعلم لا ينتهي بنهاية الدوام الرسمي للمدرسة بل يمتد إلى أوقات أخرى،

يبذلها المعلم للاستعداد النفسي والمادي، والمتمثلة في إعداد وتحضير الدروس، وتقويم الطلاب إلخ، حتى تستقطب هذه المهنة الكفاءات المميزة التي يحتاجها قطاع التعليم، وبالتالي نقضي على مشكلة العزوف عند الشباب لمهنة التعليم لتدني مكانتها الاجتماعية والاقتصادية .

6- تعتبر سياسة القبول من أولويات تحقيق كليات التربية لأهدافها ، والملاحظ أنه هذه السياسة لم تكن محققة لأهداف كليات التربية، حيث يتم تنسيب وتوزيع الطلاب مركزيًا دون أخذ رأي هذه الكليات في أعداد ومواصفات ومعايير الطلاب المنسبين لهذه الكليات، مما أفقدها العناصر ذات الكفاءة والرغبة في الدراسة في هذه الكليات، وحتى وأن أُجريت امتحانات قبول فهي تعتبر شكلية ولا تعبر التعبير الحقيقي عن معايير القبول بكليات التربية المطبقة بالجامعات المتقدمة، مما أدى إلى قبول طلاب لا رغبة لهم في الدراسة بهذه الكليات، وعدم أهليتهم للدراسة، وتعثرهم الدراسي، أو تخرجهم بتقديرات متدنية وافتقادهم لمعايير المعلم الكفء، والتحاقهم بمهنة التعليم بهذه المعايير والموصفات المتدنية، مما يثقل مهنة التعليم بمعلمين غير قادرين على أداء مهامهم ومسؤولياتهم التربوية والتعليمية، وكما يقول المثل إن فاقد الشيء لا يعطيه.

7- يعتبر التطبيق العملي من أساسيات إعداد المعلم لما له من أهمية في إعداده لمهنة التعليم، ومن الملاحظ وما أكده الإطار النظري لهذه الدراسة ومعايشة الباحث لإجراءات وبرامج التربية العملية كعضو هيئة التدريس وكعميد لكلية التربية لفترة من الزمن، أن التربية العملية غير فاعلة لتزويد الطالب بمهارات التدريس ولا تحقق أهدافها للعديد من الأسباب والتي منها قلة فترة التطبيق، وعدم متابعة التربية العملية بالشكل السليم سواء من قِبل الجهات المسئولة بالكليات أو الموجهين التربويين، أو مدراء المدرس، بل قد يصل الأمر بأن بعض المدارس تعارض التطبيق العملي بها بحجة أنه يؤثر على الدراسة بهذه المدارس؛ وذلك للارتباط بمواعيد محددة لبداية ونهاية الدراسة، مما تطلب الأمر لتحقيق أهداف التربية العملية أن أوصت اللجنة المشكلة بجامعة بنغازي بإضافة سنة امتياز يتم فيها تطبيق التربية العملية؛ من أجل اكتساب مهارات التدريس أثناء فترة الإعداد .

8- أصبح التعليم والتعلم في عصر الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا التعليم، لا يعتمد على الأساليب التقليدية في التدريس بل أصبحت تقنيات التعليم من أساسيات إعداد المعلم بكليات التربية لمهنة التعليم، وهذا الأمر غير متوفر بكليات التربية وإن وجد فهو محدود جدًا، مما يكون أسلوب التدريس معتمدًا على الأسلوب النظري فقط مما يقلل من الإعداد الكامل للمعلم؛ لذا يطلب الأمر توفير هذه التقنيات التربوية الحديثة ويتم تدريب أعضاء هيئة التدريس عليها، حتى تصبح هذه التقنيات أحد جوانب الإعداد العملي أثناء فترة الإعداد للطلاب بكليات التربية .

9– تعتبر القيادة التربوية من أساسيات نجاح كليات التربية لأهدافها، وبالتالي يجب حسن الاختيار للقيادات بهذه الكليات بداية من وظيفة عميد الكلية ووكيلها ورؤساء الأقسام العلمية بهذه الكليات، والاعتماد على المواصفات والمعايير العلمية والتربوية لهذه القيادات، حتى أنه في الجامعات المتقدمة تلجأ أحيانًا إلى تكليف عمداء من خارجها بعد الإعلان عن حاجتها إلى مثل هذه الوظيفة، والمتعارف عليه بمؤسساتنا التعليمية، أنه ليس هناك معايير محددة يتم الاعتماد عليها في اختيار هذه القيادات، ووصل الأمر أن يكلف بهذه الوظائف القيادية من حديثي التخرج ومما تنقصهم الكفاءة والخبرة مما ترتب عليه سوء التخطيط والإدارة بها؛ نظرًا لعدم أهلية هذه القيادات للمهام والمسؤوليات التي تتطلبها هذه الكليات .

10– يجب مشاركة كليات التربية مع الجهات المسئولة بالمناطق والمدن التي تقع فيها هذه الكليات في وضع السياسة والتخطيط لاحتياجات هذه المدن من مخرجات كليات التربية لمهنة التعليم في التخصصات المختلفة، حيث يلاحظ التكدس لمخرجات هذه الكليات في بعض التخصصات والافتقار في بعض التخصصات الأخرى، مما يعتبر هدر في العملية التعليمية دون عائد على المجتمع .

11– إذ لزم الأمر وبشكل مؤقت الاحتياج إلى معلمين من مخرجات الكليات الأخرى مثل كليات الآداب والعلوم، أن تكلف كليات التربية بإعدادهم وتأهيلهم تربويًا ومهنيًا لمهنة التعليم، لمدة فصلين دراسيين أو سنة دراسية قبل انخراطهم في التدريس لتخصصاتهم .

12– نظرًا لأهمية دور ومسؤوليات مدراء المدارس في العملية التربوية والتعليمية، يجب أن يتم تكليف كليات التربية بإعداد دبلوم مهني تربوي وإداري لمدراء المدارس سواء أثناء الخدمة أو قبلها، مما له من إيجابيات في تحسين وتطوير العملية الإدارية والتربوية والتعليمية بالمدارس.

13 – إجراء امتحانات تحريرية وشفهية ومقابلات من لجان مختصة مع ضرورة تمثيل الأطباء في تلك اللجان؛ لتحديد مدى أهلية المتقدم للدراسة بكليات التربية من الناحية الطبية الجسمية والنفسية، أسوة بما معمول به بالكليات العسكرية، حيث إن المعلم له العديد من المعايير والمواصفات التي يجب أن تتوفر به.

14. هذه المقترحات والتوصيات التي ذُكرت يجب تضمين البعض منها بالمناهج التعليمية حتى يتدرب عليها الطالب المعلم وتكون ضمن سلوكياته المهنية بعد التخرج .

15– اقتراح أن يعطى المعلم بعد تخرجه واكتسابه مهارات التدريس بعد فترة من الزمن رخصة مزاولة التدريس، أسوة بما هو معمول به في العديد من الدول، وتجدد هذه الرخصة من فترة لأخرى، والتأكد مدى استمرارية قدرة المعلم على مهنة التدريس .

16- اقتراح بأن من يُعين في مهنة التدريس من خريجي كليات التربية، أن يكون تعينيه بشكل مؤقت ولمدة سنة أو سنتين تحت التجربة، حتى يثبت كفاءته وقدرته وأهليته لمهنة التدريس بمؤسسات التعليم.

المراجع :

1- أحمد إسماعيل حجى، (2011م)، تطوير كليات التربية وبرامج إعداد المعلمين في أستراليا والدول الآسيوية والأفريقية، منظورات منهجية ونماذج تطبيقية، منشورات عالم الكتب، القاهرة .

2 - السيد عبد العزيز البهواشي، صيغة مقترحة لتطوير إعداد معلم التعليم الأساسي بكليات التربية في مصر، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول، كليات التربية في الوطن العربي في عالم متغير، المنعقد في الفترة ما بين23–25 يناير 1993م، إشراف وتنظيم الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد الأول ،القاهرة .

3- عبد الكريم سليمان أبو سلوم ، قراءات في التربية وعلم النفس (تقارير– أبحاث – أوراق خبرة) منشورات جامعة بنغازي ، 2011م ، بنغازي– ليبيا .

4- على الهادي الحوات (2012م)، التنمية البشرية في عالم متغير، دراسات في المجتمع الليبي، الطبعة الثانية، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس ليبيا .

5- على صالح جوهر،(2004م) مبادئ التربية، دار المهندس للطباعة والنشر، دمياط الجديدة ، جمهورية مصر العربية .

6 - عبد الرحيم محمد البدرى، (إعداد المعلم وتأهيله بنظام التعليم بالجماهيرية واقع وآفاق / بحث مقدم للندوة العلمية حول مؤسسات إعداد المعلمين في ظل المتغيرات الجديدة وبرامج تدريب المعلمين أثناء العمل، المنعقد بجامعة قاريونس في الفترة بين 6 - 8 نوفمبر 2006م، أشراف وتنظيم كلية المعلمين – جامعة قاريونس، وبالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأسيسكو) 7- عبد الرحمن بن سلمان الطريري، (2009م)، دور كليات التربية ومساهمتها في تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية، بحث منشور بمجلة المعرفة، العدد 177 ، ديسمبر 2009م ، وزارة التربية والتعليم ، المملكة العربية السعودية .

8- شاكر محمد فتحي أحمد وآخرون، (1993م) ، تطبيقات عالمية معاصرة لمنظومة إعداد المعلم في ضوء ثورة المعلومات، بحث منشور ضمن بحوث المؤتمر الأول للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (كليات التربية في الوطن العربي في عالم متغير) المنعقد في الفترة من 23– 25 يناير1993م، المجلد الثاني ، القاهرة .

9 - عمر التومي الشيباني، (2000م)، ماضي وحاضر ومستقبل إعداد وتدريب المعلم في الجماهيرية ، منشورات النقابة العامة للمعلمين بالجماهيرية العظمى، طرابلس .

10- محمد هاشم فالوقى، (1979م) ، التدريب أثناء العمل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته ، ليبيا .

11- مدير مكتب ضمان الجودة، جامعة بنغازي، إحالة التقرير النهائي للجنة المكلفة لتطوير وتوحيد مناهج كليات التربية بجامعة بنغازي إلى رئيس الجامعة، 30أبريل2019م .

12 - رسالة السيد عميد كلية التربية بنغازي إلى السيد رئيس جامعة بنغازي بإحالة التقرير النهائي الموحد للجنتيْن المشكلتيْن لتطوير كليات التربية بالجامعات الليبية ، 2017م.